<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">احمد نوفل عودة</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ.م.د. صلاح صاحب شاكر البغدادي</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">ماجستير</td><td colspan="3">√ دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">دور نظرية القيود في عملية التدقيق "بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الإتحادي</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٧</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">تُعد نظرية القيود واحدة من أهم الفلسفات الإدارية تُعنى بتحديد القيود والإختناقات ومحاولة التخلص منها كونها عائقاً أمام مخرجات النظام، وقد أثبتت فاعليتها في قطاع التصنيع، وبناءً على ذلك جاء البحث ليستعرض فلسفة هذه النظرية ومحاولة تطبيقها على عملية التدقيق على إعتبار أن منتجها النهائي الذي يمر بأربع مراحل رئيسة هو تقرير التدقيق، ونظراً لما يتمتع به ديوان الرقابة المالية الإتحادي من حياد وكفاءة جعل العديد من المؤسسات سواء القضائية او التشريعية او هيئة النزاهة تلجأ اليه في العديد من المسائل عن طريق تكليفه بتدقيق مواضيع كثيرة فضلاً عن إنتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري، الامر الذي يتطلب تبني أحد الأساليب العلمية أو الفلسفات الإدارية الحديثة في إدارة عملية التدقيق لمواجهة هذه التحديات، فضلاً عن الطلب المتزايد على منتجه المتمثل بالتقارير الرقابية.

لذا تمثلت مشكلة البحث قصور الأساليب والسياقات التقليدية المستخدمة لإدارة عملية التدقيق في ديوان الرقابة المالية الإتحادي، في مواجهة القيود والإختناقات التي تكتنف عملية التدقيق، مما يؤثر سلباً في سمة رئيسة من سمات التقرير وهي التوقيت في إصدار التقرير في الوقت المناسب لكي يتيح لغالبية المستخدمين الاستفادة منه، ومن ثم إتخاذ القرارات المناسبة على ضوء تلك التقارير.

وكانت فرضية البحث إن تبني الاساليب الإدارية الحديثة والمتمثلة بنظرية القيود لتحديد وحل القيود والإختناقات خلال عملية التدقيق يؤدي الى إتمامها بإنسيابية، ومن ثم تحقيق سمة التوقيت للتقارير الرقابية.

ويهدف البحث إلى بيان دور نظرية القيود كأحد الفلسفات الإدارية الحديثة في حلحلة القيود والإختناقات ومن ثم تحقيق سمة التوقيت للتقارير الرقابية من خلال تحديد وحل</td></tr>
</table>

	الإختناقات الحاصلة في عملية التدقي في الديوان، والخروج بتوصيات من شأنها المساعدة في التخلص من تلك القيود والإختناقات

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**				
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**				
أسم الباحث	**امال عبد الجبار حسن**				
أسم المشرف	**أ.د.عبد الصاحب نجم عبد**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	ماجستير	√ **دكتوراه**			
عنوان البحث	تدقيق تنفيذ جدولة المشاريع الحكومية/ بحث تطبيقي في وزارة التربية				
السنة	**٢٠١٧**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	ان عملية ادارة المشاريع والتخطيط والجدولة ما زالت بعيدة كل البعد عن هذه الاساليب سواء في مرحلة التخطيط ام الجدولة ام التنفيذ , وخير دليل على ذلك ان المشاريع المنفذه في هذه البلدان غالبا ما تشهد تأخر عن مواعيد التسليم او تجاوز الموازنة المخططة للمشروع (الكلفة) فضلاً عن ضعف الجودة, مما يؤدي الى هدر في الاموال والوقت وذلك لاعتمادها الطريقة الكلاسيكية والارتجالية فما زالت اغلب الشركات ومكاتب الدراسات تعتمد على مخططات جانت كاسلوب اساس في عمليات التخطيط والجدولة والرقابة على الرغم من وجود عيوب في هذأ الاسلوب . يهدف البحث من خلال امكانية تطوير وتطبيق الجدولة السليمة في تنفيذ المشاريع عن طريق ترشيد الوقت والتكاليف بأستخدام الاساليب العلمية الحديثة في ادارة المشاريع والمتمثلة في اسلوب استخدام الجدولة من خلال ترتيب وتتابع الانشطة بشكل منطقي مع تحديد الازمنة الاكثر واقعية عن طريق ادارة المشروع مع احكام الرقابة على عناصر التكاليف عن طريق الالتزام بتطبيق القوانين والتعليمات او الضوابط في منح السلف التشغيلية وكيفية استرجاعها وتستند فرضية البحث من خلال التطبيق السليم لجدولة المشاريع الانشائية بالاستعمال الامثل للموارد المتاحة وقد ختم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات للاساليب العلمية الحديثة في ادارة المشاريع والتي اصبحت مطلب اساس في التوجهات الحديثة من اجل المحافظة على موارد الدولة وترشيد التكاليف ورقابة الاداء عليها. كذلك تطبيق نماذج الشبكات الحديثة على مشروع وزارة التربية رقم (١) وكانت الفترة الزمنية هي الغاية ألاولى لانجاز المشروع وباستعمال					

	برنامج WINQSB ومن هذا البرنامج يتم أختيار PERT \ CPM ومقارنة النتائج مع الجدوال الزمنية المقدمة من قبل الشركات المنفذه ومن ثم نصل الى اثبات ان هذا المشروع كان مفتقراً الى التخطيط السليم (التخطيط الاداري والتخطيط الهندسي) وان الشركات المنفذة قدمت جداول اعمال تفتقر الى الدقة والموضوعية في تقدير زمن انجاز المشروع فضلاً عن افتقارها الى الكوادر الكفوءة , والموارد المادية التي تؤهلها لانجاز مثل هذا المشروع .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**ايبان محمد محمد مسعد**			
أسم المشرف	**أ. م.د فيحاء عبدالله يعقوب**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير	√ **دكتوراه**		
عنوان البحث	**برنامج مقترح لتدقيق الايرادات على وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨)** **بحث تطبيقي في المديرية العامة لتوزيع كهرباء بغداد / الكرخ**			
السنة	**٢٠١٧**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	تصف معايير المحاسبة الدولية الممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وبالشكل الذي يؤدي الى رفع جودة وكفاءة العمل الفني ، من خلال تحديد وقياس العمليات والاحداث المالية للوحدة الاقتصادية والافصاح عنها وتؤدي الى تامين الحصول على معلومات محاسبية ملائمة وموثوق بها ، يهدف البحث الى ايجاد برنامج تدقيق مقترح على وفق معيار المحاسبة الدولي (١٨) ، فضلاً عن هدف محاسبي من خلال الوقوف على نقاط الاختلاف بين المعيار المحاسبي الدولي (١٨) على المديرية عينة البحث وتطبيق النظام المحاسبي الموحد . يتناول البحث مجموعة من المشكلات هي عدم وجود قاعدة محاسبية محلية تتعلق بعنصر الايراد من حيث القياس والاعتراف والافصاح عنه فضلا عن وجود قصور في برنامج التدقيق المعتمد من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي المعتمد لتدقيق المديرية			

	العامة لتوزيع كهرباء بغداد/ الكرخ وكونه لايستوفي متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) .

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**				
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**				
أسم الباحث	**ثامر قاسم داود**				
أسم المشرف	د.صلاح نوري خلف				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	ماجستير	√ **دكتوراه**			
عنوان البحث	الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المالية الرديئة والالتزامات الطارئة ومسؤولية المدقق الخارجي عنها بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية				
السنة	**٢٠١٧**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	تعد القوائم المالية لأي وحدة أقتصادية أو مؤسسة مالية من أهم المؤشرات الرئيسة للحكم على سلامة وضعها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها فضلاً عن إن هذه القوائم المالية تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة من قبل المستفيدين منها على اختلافهم وتباين غاياتهم ، و تمثل مشكلة الموجودات المالية الرديئة والالتزامات الطارئة أحد المشاكل التي تمثل عبئاً على المركز المالي للمصرف وتؤدي إلى اختلال العديد من المؤشرات الدالة على كفاءة الأداء لما لها من أهمية وتأثير على مصداقية القوائم المالية، وعلى ذلك فأن القوائم المالية والملاحظات التفسيرية المرافقة بها يجب أن تتضمن الإفصاح المناسب عن الموجودات المالية الرديئة والالتزامات الطارئة مما ينعكس على موثوقية القوائم المالية ، ويقع على عاتق الإدارة مسؤولية الإفصاح المحاسبي عن الموجودات المالية الرديئة والالتزامات الطارئة في القوائم المالية ، في حين يقع على عاتق المدقق الخارجي مسؤولية تدقيقها فضلاً عن تحديد المؤشرات السلبية التي تؤدي إلى عدم قدرة المصرف على الاستمرار في ممارسة نشاطه الاعتيادي, ومن هذا المنطلق فقد اختار الباحث عينة من المصارف العراقية التي تمثلت بأكبر مصرفين في العراق لما لهما من دور مؤثر في دعم الاقتصاد الوطني مما يحقق هدف البحث. إذ يعاني مصرفي الرافدين والرشيد الحكوميين من أختلالاً هيكلياً واضحاً يتمثل في مشكلة الموجودات المالية الرديئة والالتزامات الطارئة نتيجة للديون الخارجية التي هي جزء من عبء مديونية العراق التي ترتبت على دوائر القطاع العام وأجهزة الدولة والناشئة عن تنفيذ الاتفاقيات والاقتراض لصالح مؤسسات الدولة التي تحملها				

	المصرفين نيابة عن الدولة ومؤسساتها فضلاً عن الخسائر المادية الناجمة عن الحروب والعقوبات الاقتصادية مما أدى إلى تكبد المصرفين خسائر مالية كبيرة ، ولا زالت هذه الخسائر مسجلة بسجلات المصرفين مما تسبب في حدوث تضخم كبير في قيمة موجوداتها المالية الظاهرة في القوائم المالية للمصرفين فضلاً عن الالتزامات الطارئة التي ترتبت عليها، الأمر الذي أنعكس سلباً على أداء المصرفين فضلاً عن مصداقية القوائم المالية لها . ويهدف البحث إلى عرض مناهج وأساليب وخصائص ومؤشرات قياس الموجودات المالية الرديئة والالتزامات الطارئة والأسباب التي أدت إلى نشوءها فضلاً عن تقديم المعالجات المحاسبية المقترحة للموجودات المالية الرديئة والإفصاح المحاسبي عنها عن طريق أعداد قوائم مالية معدلة مع بيان مسؤولية المدقق الخارجي عنها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**ساجد محمد عبد السيد**			
أسم المشرف	أ.م.د.علي محمد ثجيل			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير		√ **دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور التدقيق في الحد من سوء التخطيط الفني والمالي في المشاريع " بحث تطبيقي في حكومة ذي قار المحلية "**			
السنة	**٢٠١٧**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	مما لا شك فيه إنَ نجاح أي مشروع يعتمد بشكل كبير على سلامة وصحة عملية التخطيط ومن ثم سلامة التنفيذ وجودة الرقابة وفاعلية عملية إتخاذ القرارات وجودتهما ، فكلما كانت عملية التخطيط مبنية على اسس علمية صحيحة ودقيقة كلما كانت فرص نجاح المشروع أكبر ، وان معظم المشاريع التي تفشل يكون أحد الأسباب الرئيسة في فشلها ضعف عملية التخطيط إذ كلما كانت عملية التخطيط صحيحة تكون نسب فشل المشروع منخفضة لذلك فأن اهمية التخطيط بجانبيه المالي والفني تكمن في أنَه ًيُحدد			

	المسار الذي يجب على المنظمة ان تتبعه لغرض تحقيق اهدافها العامة عن طريق رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات والاجراءات اللازمة للتنفيذ وتحقيق الأهداف. **لذلك تتمثل مشكلة البحث** في كثرة إصدار أوامر التغيير على فقرات جداول الكميات وأوامر التمديد حيث بمجرد إحالة المشروع الاستثماري للتنفيذ تبدأ بعد ذلك إصدار أوامر العمل بحذف والإستحداث والتمديد في بعض فقرات جداول الكميات (الكلفة التخمينية) وذلك نتيجة لعدم وضع الكشوفات التخمينية بصورة علمية ومدروسة حيث بمجرد إحالة المشروع الاستثماري للتنفيذ تبدأ بعد ذلك إصدار أوامر العمل بحذف والإستحداث والتمديد في بعض فقرات جداول الكميات (الكلفة التخمينية) وذلك نتيجة لعدم تدقيق الكشوفات التخمينية وسوء وضع الخطط والذي أدى الى سوء التنفيذ نتيجة عدم وضع التقديرات الكمية والمالية بشكل دقيق كذلك الإختيار غير الدقيق لشركات التنفيذ . **أما أهداف البحث** فتتمثل ببيان المفاهيم العامة للتدقيق بصورة عامة وتحديد واجبات كل جهة من جهات التدقيق التي تعمل حاليا في العراق وبيان المفاهيم العامة للتخطيط الفني والمالي للمشاريع وأساليب الاستفادة منها في الرقابة على المشاريع وإستعراض أوجه القصور في تنفيذ المشاريع الاستثمارية ووضع آلية للحد من منح المدد والمبالغ الإضافية من خلال إخضاع الخطط الفنية والمالية للرقابة والتدقيق وإقتراح برنامج تدقيق الخطط الفنية والمالية للمشاريع الإستثمارية كذلك تقديم توصيات لأجل النهوض بواقع التدقيق وإعطاؤه الاستقلال والدعم الكافيين من أجل الرقابة الفاعلة على إجراءات التعاقد ابتداءً من الإعلان مرورا بمرحلتي فتح وتحليل العطاءات وانتهاءً بالإحالة وتوافر الكفاءات البشرية ومن جميع الاختصاصات للقيام بتلك المهام ضمان جودة التنفيذ.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**شوكت عبد الواحد مجمان**			
أسم المشرف	أ.م.د.علي محمد ثجيل			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير		**√ دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في الرقابة على المنح والمساعدات الدولية**			
السنة	**٢٠١٧**			
اللغة	**العربية**			

الخلاصة	إن تَصنيف المنح والمساعدات الحكومية المستلمة من الوحدات الاقتصادية يُعّد من الموضوعاتِ المهمة للقائمين على الرقابة الخارجية والمتمثلين بمنتسبي ديوان الرقابة المالية الاتحادي في سَبيلِ التعرف على الآليات المتبعة في استخدام الاموال المستلمة كمنح ومساعدات والشروط او القيود المرافقة لها، اذ تتنوع اشكال المنح والمساعدات المقدمة من الدول والمنظمات الدولية والاقليمية، فهناك المنح ثنائية الأطراف والمنح متعددة الأطراف ويتمتع كل نوع بخصائص معينة، فالاولى تمتاز بشرط التنفيذ من قبل الجهة المانحة نفسها للمشاريع المخصصة لها واما الثانية فيكون التنفيذ من قبل الجهة المستفيدة، لذلك يكون لكل نوع الآليات التي يمتاز بها اذ تكمن مشكلة البحث بعدم وجود قاعدة معلومات متكاملة بشأن المنح والمساعدات الدولية مصنّفة حسب الانواع والمصادر المستلمة من قبل الهيئات المختلفة تُسهم في احكام الرقابة على التصرفات ذات العلاقة بها، مما يؤدي الى ضياع موردها وعدم الاستفادة منها كما ينبغي، فضلاً عن عدم توفر برنامج تدقيقي شامل خاص بالمنح والمساعدات الدولية. ويستند البحث في حل مشكلاته الى فرضيتين: الأولى ان اعتماد قاعدة معلومات متكاملة مركزية مصنّفة حسب الانواع والمصادر بشأن المنح والمساعدات المستلمة من قبل الهيئات المختلفة يسهم في تحقيق احكام الرقابة على المعالجات المحاسبية ذات العلاقة بها وكيفية استخدامها لتحقيق الاستخدام الافضل لهذه المنح والمساعدات، والثانية توفر برنامج تدقيقي شامل خاص بالمنح والمساعدات الدولية سوف يساعد على تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق وسلامة التحقق من القياس والافصاح عن هذه المنح والمساعدات ومن ثم تحقيق الهدف من استلامها.وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهما: اصدر ديوان الرقابة المالية الاتحادي تقارير تدقيق المنح الدولية قبل انتهاء التنفيذ للمشاريع الممولة من تلك المنح مما اظهر نتائج غير مطابقة من حيث التكلفة النهائية للمشاريع المنفذه وعدد المشاريع فضلاً عن عقود التجهيز والشراء وكما تم توضيحه في منحة البنك الدولي الاولى والثانية، وتعارض ارشادات وشروط الجهات المانحة مع القوانين والانظمة والتعليمات العراقية مما يسبب عائق كبير امام الجهة الرقابية المعنية بتدقيق المنح والمساعدات الدولية، و عدم اطلاع منتسبي ديوان الرقابة المالية الاتحادي على آليات وتفاصيل اجراءات الحصول على المنح الدولية ليكون لديهم تصور شامل عند البدء بأجراءات التدقيق.وفي ضوء هذه الاستنتاجات فقد تم التوصل الى مجموعة من التوصيات اهمها: ضرورة قيام الهيئات المكلفة بتدقيق المنح والمساعدات الدولية اولاً بأول بدءاً من اجراءات التسلم وانتهاءاً بأكمال تنفيذ المشاريع الممولة من تلك المنح من اجل ان تكون الملاحظات الواردة بالتقرير والمتعلقة بكلف المشاريع وعددها وافيه من جميع النواحي، وضرورة اشتراك ديوان الرقابة المالية الاتحادي باللجان المفاوضة مع الجهات المانحة في الترتيبات الاولية من اجل مناقشة وازالة العوائق المتعلقة بتعارض القوانين والانظمة والتعليمات بين الطرفين من اجل ضمان سلامة وحسن تنفيذ المشاريع، واشراك منتسبي ديوان الرقابة المالية الاتحادي بدورات خاصة تعريفية عن انواع المنح والمساعدات والجهات الدولية المانحة وألآليات والارشادات التي تخص كل جهة من اجل تكوين تصور شامل لدى المعنيين بتدقيق المنح والمساعدات لضمان تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق بمهنية عالية.

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**
أسم الباحث	**شيماء مهدي كريم**
أسم المشرف	أ.د. موفق عبدالحسين محمد
الأيميل	
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** **ماجستير** | **√ دكتوراه**
عنوان البحث	
السنة	**٢٠١٧**
اللغة	**العربية**
الخلاصة	تمثل المصارف التجارية المحور الرئيس في تمويل نشاط الاقتصاد الوطني وتنميته وتطويره وأن البيئة التي يعمل فيها القطاع المصرفي العراقي تمتاز بكونها بيئة متغيرة بشكل كبير جدا وتتضمن مخاطر مفاجئة وعنيفة قد تؤدي إلى نتائج كارثية تمس نشاط المصرف التشغيلي واستمراريتة ، إذ تكمن مشكلة البحث في عدم التزام المصارف الحكومية بتطبيق متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن الكوارث المالية، وضعف إدراك المدقق الخارجي لأهمية دوره في التحقق من صحة القياس والإفصاح المحاسبي عن الكوارث المالية في المصارف الحكومية، وعدم تغطية برنامج التدقيق المُعتمد من قبل المدقق الخارجي لمحاور وافية من شأنها التأكد من صحة القياس والإفصاح المحاسبي عن الكوارث المالية في المصارف الحكومية، ويهدف البحث إلى توضيح مفهوم القياس والإفصاح المحاسبي ، مع تسليط الضوء على الكوارث المالية من حيث ماهية هذه الكوارث وأهمية الإفصاح عنها في المصارف الحكومية، مع التركيز على دور المدقق الخارجي في التحقق من صحة القياس والإفصاح المحاسبي عن الكوارث المالية ، وبيان الواقع العملي لمصرف الرافدين(عينة البحث) للسنوات(٢٠١٠-٢٠١٢) مع دراسة عينة من التقارير الصادرة عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي التي أُختيرت ميداناً للتطبيق العملي، فضلاً عن بناء إطار مقترح لبرنامج تدقيق للتحقق من صحة القياس والإفصاح المحاسبي عن الكوارث المالية ،وأستند البحث على فرضية مفادها إن إلتزام المصارف الحكومية بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن الكوارث المالية يؤدي إلى تصويب مكامن الخطر التي تهدد استمراريتها ، وإن قيام المدقق الخارجي بالتحقق من صحة القياس والإفصاح المحاسبي عن الكوارث المالية في تقريره يسهم بشكل فاعل في إضفاء بعداً رقابياً متكاملاً لعمله، ويحدد حجم مسؤوليته أمام الأطراف المستفيدة كافة، وعلى وفق الدراسة النظرية والعملية للبحث تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها:أن القطاع المصرفي يتحمل مسؤولية ضعف القياس والإفصاح المحاسبي عن الكوارث المالية في تقاريره المالية السنوية، إذ يشير واقع الحال إلى ضعف التزام غالبية المصارف بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي ، وربما يعود سبب ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى ضعف أهتمام ودراية إدارات تلك

	المصارف في هذا المجال، فضلاً عن عدم وجود معيار محاسبي دولي أو محلي يتضمن متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن الكوارث المالية،وعلى وفق الاستنتاجات فقد جرى التوصل إلى مجموعة من التوصيات من أهمها أن يقوم مصرف الرافدين دراسة البيئة المصرفية وتحليلها بعد تشخيص عواملها الداخلية المرتبطة بنشاط المصرف وأدارته وكذلك العوامل الخارجية التي يعمل المصرف في ظلها لتحديد نقاط القوة والضعف لمجابهة الكوارث التي يواجهها المصرف.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**عقيل دخيل كريم**			
أسم المشرف	**أ.م.د.سالم عواد هادي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير		**√ دكتوراه**	
عنوان البحث	**تدقيق اداء انشطة البلديات ودوره في تحسين الخدمات المقدمة (بحث تطبيقي في مديرية بلديات المثنى)**			
السنة	**٢٠١٧**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	نجد انَّ الحكومات ومن خلال وحداتها الخدمية تسعى ألى تقديم السلع والخدمات العامة إلى المواطنين وقد يتوسع ويضيق نطاق هذه الأنشطة التي تقوم بها تلك الوحدات بحيث يتراوح نطاق الأنشطة الحكومية تبعا لذلك من إمتلاك وإدارة لتلك الأنشطة والخدمات التي ترغب في تقديمها لأشباع الحاجات العامة للمواطنين ولا تتبنى الحكومات في العصر الحديث إداء خدمات معينة دون غيرها بطريقة عشوائية وإنما يحدث تحديد وإختبار للخدمات التي تؤديها الحكومة وهي بمثابة الخدمات الضرورية التي يلزم حصول الجمهور عليها دون النظر إلى المقدرة على دفع ثمنها نظراً لأثارها الاجتماعية الممتدة وكذلك الخدمات الجماعية التي لا يمكن أن يستهلكها كل فرد بذاته وانما يلزم ادائها بشكل جماعي **لذا تكمن مشكلة البحث** في تفعيل دور الأجهزة الرقابية في تحديد مواطن الضعف والأهمال التي تعاني منها المؤسسات البلدية لغرض تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال اقتراح وتطبيق برنامج ومؤشرات تدقيق اداء فعال وكفوء				

	لرفع مستوى اداء الخدمات المقدمة .لذا سعى البحث الى التعرف على أهداف النظام المحاسبي الموحد للبلديات واقتراح مؤشرات اخرى تساعد في تدقيق اداء المؤسسات البلدية والتأكد من الدور التي تقوم بها الاجهزة الرقابية في تحقيق كفاءة وفاعلية واقتصادية والجوانب البيئية للخدمات المقدمة باستخدام مؤشرات نشاط المؤسسات البلدية كما يهدف الى إعداد وتطبيق برنامج لتدقيق اداء المؤسسات البلدية. تستمد أهمية البحث من خلال الدور الذي يمكن ان تؤديه الاجهزة الرقابية في تدقيق اداء الانشطة التي تقوم بها المؤسسات البلدية لغرض زيادة كفاءة وفاعلية الخدمات التي تؤديها وتحسين مستوياتها لأنٍّ تلك الخدمات لها دور مهم في حياة المجتمع من أجل النهوض بها وتذليل العقبات التي تحول دون تحقيقها وكيفية التغلب عليها. وقد يُستند البحث الى فرضية رئيسة مفادهما: (ان اعداد وتطبيق برنامج ومؤشرات مقترحة لتدقيق اداء مؤسسات البلديات يساهم في تحديد نقاط الضعف ومعالجتها وتحسين الخدمات المقدمة

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**علي خضير سمير**			
أسم المشرف	**أ. د. موفق عبد الحسين محمد**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير	√ **دكتوراه**		
عنوان البحث	**دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في متابعة تقاريرها الرقابية واثرها في تحقيق القيمة والمنفعة (بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي)**			
السنة	**٢٠١٧**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	تعد مرحلة متابعة النتائج التي أفرزتها اعمال الرقابة والتدقيق المنفذة من لدن ديوان الرقابة المالية الاتحادي في صورة تقارير رقابية صادرة عنه تتضمن ملحوظات ومخالفات مشخصة في أنشطة الادارات الحكومية والقطاع العام من أهم مراحل عملية الرقابة العامة كونها المرحلة التي تترجم أهدافها وجعلها واقعاً يلمسه المجتمع عن طريق رفع مستوى أداء تلك الادارات وتحسين الحوكمة العامة في إدارة الأموال العامة وتقديم أفضل الخدمات وتعزيز المساءلة العامة، اذ لا فائدة من عمليات الرقابة من دون متابعة نتائجها واتخاذ الإجراءات التصحيحية والعلاجية اللازمة لملافاة أوجه الخلل والضعف والقصور وضمان عدم تكرارها في المستقبل، لذا يتضح ان جميع أجهزة الرقابة العليا بمختلف أنماذجها (القضائي، الانكلوسكسوني، التنفيذي) قد أولت اهتماماً			

	كبيراً بهذه المرحلة على الرغم من اختلاف التشريع القانوني الذي ينظم عملها واختصاصاتها الإدارية والفنية والقانونية حرصاً منها على إثبات وجودها كجهة مهمتها حماية الأموال العامة من الهدر وسوء التصرف، ومن ثم إثبات أهميتها وقيمتها ومنافعها في المجتمع . ويهدف البحث الى التعريف بأجهزة الرقابة العليا والكشف عن الدور المهم الذي تضطلع به في متابعة نتائج تقاريرها الرقابية على وفق معيار الرقابة الدولي (١٢) بشأن قيمة ومنافع أجهزة الرقابة العليا الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) مع التركيز على ديوان الرقابة المالية الاتحادي بوصفه الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية العراق، كذلك وضع إطار مقترح كدليل بشأن إجراءات المتابعة يستند الى إرشادات المعيار المذكور . وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات يتمثل مجملها في عدم فعالية إجراءات المتابعة لنتائج التقارير الرقابية المعتمدة من لدن ديوان الرقابة الاتحادي في جمهورية العراق لأسباب إدارية وفنية وقانونية، كما قدم البحث عدد من التوصيات يتمثل مجملها في اعتماد آلية عمل تضمن إجراءات متابعة فعالة لنتائج التقارير الرقابية الصادرة عن الديوان بالاستناد الى الإطار المقترح من لدن الباحث .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**قصي جدعان مهدي**			
أسم المشرف	أ.د.عباس حميد يحيى التميمي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير	√ **دكتوراه**		
عنوان البحث	**اطار مقترح لتحقيق الانسجان بين قانون ضريبة الدخل في العراق والانظمة ذات الصلة مع معايير الابلاغ المالي الدولية وانعكاسه على الضريبة والاستثمار بحث تطبيقي في عينة من الشركات الاستثمارية الاجنبية العاملة في العراق (شركات في قطاعات مختلفة)**			
السنة	**٢٠١٧**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يقوم البحث على دراسة الـ(IFRS) ، ومدى امكانية توافقها مع قانون ضريبة الدخل رقم**			

	(١١٣) لسنة (١٩٨٢) المعدل ، كخطوة اولى لمرحلة لتبني الهيئة العامة للضرائب لـ(IFRS)، ومن ثم بيان اثر التبني على العائد الضريبي والاستثمار الاجنبي وعليه فإن البحث يهدف إلى تحديد مجالات الاختلاف والإنسجام بين النظام الضريبي في العراق مع متطلبات الـ (IFRS)، واقتراح اطار لتحقيق الإنسجام بينهما ، وبيان تأثير تبني ال(IFRS) على توسع المستثمرين الأجانب بالإستثمار في البيئة العراقية ، وانعكاس التبني على الحصيلة الضريبية. وفي ضوء الدراسة النظرية والعملية تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات التي تتعلق بموضوع البحث و العينة المختارة ، ومن أهمها : ١- لا ينسجم قانون ضريبة الدخل العراقي مع متطلبات الـ(IFRS) ، وذلك لأنه شرع في الثمانينات من القرن الماضي، عندما كان المنحى الاقتصادي للبلد اشتراكي هذا من جهة، ومن جهة اخرى انه شرع للافراد بالدرجة الأولى ولم يشرع للشركات. ٢- أن الإختلاف بين النظام الضريبي في العراق و متطلبات الـ (IFRS) ، يشكل عائقا أمام الشركات الأجنبية في الاستثمار ، أو التوسع بالاستثمار في العراق البحث إلى تقديم مجموعة من التوصيات بالإستناد إلى الإستنتاجات الواردة فيه، منها: -١- الاسراع في عملية تعديل النظام الضريبي في العراق لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي من حيث التحضير والتنفيذ واذلال كافة المعوقات التى تواجه الاصلاح . التبني التدريجي لمعايير الابلاغ المالي الدولية فضلا عن تهيئة البنى التحتية (المادية والبشرية) لتهيئ لتبني لمعايير الابلاغ المالي الدولية.

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية
أسم الباحث	ميثاق هادي هاشم
أسم المشرف	أ.م.د. خوله حسين حمدان

الأيميل	
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** **ماجستير** | √ **دكتوراه**
عنوان البحث	**دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في الحد من مخاطر نظام مقاصة الصكوك الالكتروني (ACH)** **بحث تطبيقي في مصرفي الرافدين والرشيد**
السنة	**٢٠١٧**
اللغة	**العربية**
الخلاصة	إن استخدام النظم الالكترونية في القطاع المصرفي وبالخصوص نظام مقاصة الصكوك الالكتروني (ACH) في عمليات التحويل الالكتروني للاموال والتي تتضمن تحويلات مالية عالية القيمة بين المصارف المشاركة بهذا النظام , يتطلب الحاجة الى وجود برنامج تدقيقي يستند عليه ديوان الرقابة المالية الاتحادي لفحص نظام مقاصة الصكوك الالكترونية يأخذ في الاعتبار مخاطر النظم الالكترونية التي تضمنتها مقررات بازل لادارة المخاطر المصرفية الالكترونية فضلا عن متطلبات اطار COBIT في ظل بيئة تقنية المعلومات مما ادى الى حدوث حالات تلاعب اثناء تبادل الصكوك الكترونياً أدت الى ضياع الاموال العامة , وبالتالي حدوث عملية اختلاس, وهذا ماهدف إليه البحث عن طريق فرضيته التي مفادها " أن وضع برنامج تدقيق لنظام مقاصة الصكوك الالكتروني وتطبيقه على وفق مقررات بازل لادارة المخاطر المصرفية الالكترونية , فضلا عن متطلبات اطار COBIT في ظل بيئة تقنية المعلومات يساهم في الحد من مخاطر النظام وبما ينعكس على تحسين مستوى الخدمة المصرفية" , لذا فقد تناول البحث في جانبه النظري الاطار المفاهيمي لنظام ومخاطر مقاصة الصكوك الالكتروني فضلا الى التطرق الى موضوع الرقابة على نظم المعلومات الالكترونية ، في حين سعى البحث في جانبه التطبيقي الى استعراض الواقع الفعلي لتجربة المصارف العراقية الحكومية (مصرفي الرافدين والرشيد) لاستخدام نظام مقاصة الصكوك الالكتروني , ثم اقتراح برنامج تدقيقي وتطبيقه على عينة البحث